

نسخُ بيّناتِ الرعاية: تجاربُ المجتمعاتِ في تعزيزِ اقتصاداتٍ تجديدية قائمة على الرعاية

أكتوبر ٢٠٢٦

«إنّ مسؤولية الرعاية هذه... تشمل العناية بالأرض وبالإقليم، وهي نوعٌ أكثر روحانيّةً من الرعاية، بل وتشمل أيضًا العناية بأنفسنا. [...] وهي مسألةٌ تبادليةٌ مع جيراننا، كما أنّها مسألةٌ إعادة توزيع داخل المجتمع.»
روسا ماماني، شبكة تشيمبو وارمي (بوليفيا)

صرخةٌ جماعيةٌ من أجلِ الرعاية

استنادًا إلى مسار طويل من العمل الجماعي الذي يربط بين العدالة الجنسانية والعدالة الاقتصادية، وحقوق الأرض، والحقوق الجنسية والإنجابية والصحية، أطلق أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نداءً جماعيًا من أجل الرعاية باعتبارها عنصرًا أساسيًا لاستدامة الحياة في لحظة تاريخية فارقة. وفي مستهلّ جائحة كوفيد-19، ومع إدراك العالم لأهمية الرعاية بوصفها عنصرًا لا غنى عنه في الاستجابة للآزمات المترابكة والتعافي منها، قامت مجموعة عابرة للأقاليم من أعضاء [الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية](#) في الشبكة بصياغة [ميثاقٍ اجتماعي للرعاية](#)، بوصفه رؤيةً بعيدة المدى لـ«وضعٍ طبيعي جديد» يكرّس الرفاه والحقوق المترابطة للناس والكوكب.

وانطلاقًا من واقعهم المعيش ضمن نقابات عاملات وعمال المنازل، والنقابات العمالية، والحركات الاجتماعية، والمجتمعات الأصلية، والمنظمات النسوية، اعتمد الأعضاء تعريفًا موسّعًا للرعاية. فكلّ عملٍ يحافظ على الحياة يُعدّ رعاية — سواء كان مدفوع الأجر أو غير مدفوع — من الأنشطة التي تُمكن إعادة الإنتاج الاجتماعي، مثل رعاية المرضى وجلب المياه، وكذلك الزراعة، والرعاية الصحية، والتعليم، وتنظيم المجتمعات، والدفاع عن حقوق الإنسان، والإشراف على البيئة. وبناءً عليه، لا ينظر الأعضاء إلى الرعاية بوصفها قضيةً معزولة تتعلق بالعدالة الجنسانية فحسب، بل باعتبارها متشابكة مع نضالات متعددة ومتقاطعة من أجل العدالة المناخية وعدالة الديون، وكذلك من أجل المساواة الفعلية وحقوق العاملات والعمال على نطاق أوسع.

مواجهةُ الجذورِ البنوية لأزماتِ الرعاية

لم تبدأ أزماتُ الرعاية، بطبيعة الحال، مع الجائحة. فوفقًا للتصميم، يضمن الرأسمالية النيوليبرالية تحقيقَ الربح لفئةٍ قليلة على حساب الاحتياجات الأساسية، والكرامة، وحقوق الإنسان للأغلبية، وكذلك صحة الكوكب. ويؤدي ذلك إلى نزاع الطابع الإنساني

¹ تُعدّ الرعاية ركيزةً أساسيةً في «[الميثاق المشترك للنضال الجماعي](#)» لأعضاء الشبكة. يُرجى الاطلاع على «[استجابة الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأزمة كوفيد-19](#)»، وكذلك «[الدعوة العالمية للتحرك استجابة لكوفيد-19](#)» الصادرة عن الشبكة، للاطلاع على التحليل المعمق للأعضاء للجائحة بوصفها أزمة في الرعاية.

عن الحياة وتحولها إلى سلعة، بما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء بتتبعاتهن المختلفة وعلى مجتمعات أخرى. إن التواريخ الطويلة للأبوية — والتي غالباً ما فرضت عبر الاستعمار، وتشابكت مع النظام الاقتصادي السائد ومع العنصرية البنيوية — جعلت إعادة الإنتاج الاجتماعي غير مرئية، وطبعت الرعاية باعتبارها مسؤولية النساء، وعمقت تأنيث الفقر، وزادت من حدة الاستغلال. وتُشكل هذه الأنظمة نفسها أيضاً التنظيم العالمي للرعاية، مما يؤدي إلى نشوء **سلاسل الرعاية العالمية**، حيث تهاجر النساء، ولا سيما من بلدان الجنوب العالمي، لسد فجوات الرعاية في البلدان الأكثر ثراءً، في حين تظل أوجه اللامساواة البنيوية دون معالجة.

وعليه، فإن إنكار الرعاية وتقليل قيمتها ليسا انحرافاً عن القاعدة أو أثراً جانبيّاً غير مقصود لأزمات الرعاية والديون والمناخ المتقاطعة التي تواجه اقتصاداتنا وحكوماتنا حول العالم، بل هما سيمّة مُحدّدة للنظام التشغيلي العالمي ذاته. وفي المقابل، يقدّم «الميثاق الاجتماعي للرعاية» ملامح بدائل نسوية لمستقبل أكثر عدلاً ومساواة واستدامة للجميع. وكعلاج لهذا المنطق السائد، يتخيّل أعضاء الشبكة ومجتمعاتهم ويجسّدون عملياً اقتصاداتٍ تجديدية تتمحور حول الرعاية للناس والكوكب².

تستعرض هذه الورقة الموجزة التجارب المعيشية للمجتمعات في بناء اقتصادات متجددة تتمحور حول الرعاية. وبدلاً من تقديم نموذج نظري للمستقبل، تُسلّط الضوء على الممارسات المتنوعة التي تنظم من خلالها المجتمعات حياتها بالفعل على أساس المعاملة بالمثل، والتضامن، وتوفير المقومات اللازمة لاستدامة الإنسان والكوكب.

الد«سة R» لرسم مسارات نحو المستقبل

بلور الأعضاء إطار «**الـ6R**» بوصفه نوعاً من المخطط/خارطة الطريق لتحقيق هذا الميثاق الاجتماعي الجديد للرعاية، ويتكوّن من: الاعتراف، وإعادة التوزيع، والتقليل، والحقوق، والتمثيل، وإعادة تأطير الاقتصاد باعتباره اقتصاداً قائماً على الرعاية³.

١. **الاعتراف** يعني جعل قيمة الرعاية ومن يقدّمها مرئية، كخطوة أولى — بما يشمل جميع أشكال الرعاية وجميع القائمين بها، سواء كانوا يتقاضون أجراً أو لا يتقاضون أجراً أو يتقاضون أجوراً متدنية. ويجب فهم القيمة بصورة شمولية — ليس فقط كإسهام اقتصادي ضخم في الناتج المحلي الإجمالي، بل أيضاً كعنصر أساسي لا غنى عنه لاستمرار الحياة. إن هذا التظهير للمرئية ضروري لكشف وتفكيك الأعراف الأبوية والقوالب النمطية الجندرية، ولتوجيه السياسات نحو تغييرات ملموسة، ولضمان الاعتراف كحقٍّ إنسانيٍّ شامل.

٢. **إعادة التوزيع** تعني جعل الرعاية مسؤوليةً مشتركة داخل الأسر والمجتمعات، وبين الدولة وعلى مستوى المجتمع ككل. وقد يتطلب ذلك اعتماد سياسات للرعاية تُحدث تحولاً في الأدوار الجندرية، مثل إجازات الوالدية المدفوعة الأجر وغير القابلة للتحويل، وتهيئة بيئة داعمة للتعاونيات والشبكات المجتمعية المعنية بالرعاية، فضلاً عن تعزيز الخدمات العامة وزيادة الاستثمار العام في البنية التحتية للرعاية على نطاق أوسع.

٣. **التقليل** يعني وضع سياسات تُخفّف عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة أو منخفضة الأجر أو غير المدفوعة بشكل كافٍ، من خلال الاستثمار العام في خدمات وبنية رعاية عالية الجودة وسهولة الوصول، بما يشمل المياه، والتعليم، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، إضافةً إلى الرعاية الموجهة للأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة.

² نحن نفهم الاقتصاد كنظام اجتماعي نعيش فيه ونختبر من خلاله حياتنا من أجل تلبية احتياجاتنا ورغباتنا، وهو نظام يتشكل بفعل الأعراف والقيم السياسية والثقافية والقانونية. فالاقتصاد يتعلّق بكيفية تنظيم مجتمعاتنا؛ وكيف نعيش معاً في علاقتنا بأنفسنا وبيعنا البعض والكوكب؛ وكيف نصل إلى الموارد ونديرها ونوفّر الخدمات الأساسية لتلبية احتياجات الإنسان في سياقات محددة.

³ يتقاطع إطار «**الـ6R**» الذي صاغه الأعضاء مع أطر مماثلة أخرى، بما في ذلك إطار «**الـ5R**» الذي وضعته منظمة العمل الدولية للعمل اللائق في قطاع الرعاية. غير أنّ الأعضاء يقدّمون، كما هو موضح أدناه، مساهمةً فريدة تتمثل في الـ R السادسة، وهي إعادة تأطير الاقتصاد بوصفه اقتصاداً قائماً على الرعاية، وهو ما يرسم رؤية تحويلية عميقة.

٤. **الحقوق** تعني الاعتراف بالحق الإنساني في الحصول على رعاية جيدة وكافية وملائمة، وتقديم الرعاية وتلقاها في ظروف كريمة، سواء كانت مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة أو منخفضة الأجر، وكذلك ممارسة الرعاية الذاتية والجماعية لضمان الرفاه. ويشمل ذلك ضمان حقوق العمال، وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة، وضمان الوصول إلى العدالة. كما يُعدّ تبني مقاربة المساواة الجوهرية والمقاربة التقاطعية أمرًا أساسيًا لتحقيق عدم التمييز.

٥. **التمثيل** يعني ضمان أن يكون عاملات وعمال الرعاية، وكذلك شبكات وأنظمة الرعاية المجتمعية، في موقع مركزي ضمن حوكمة الرعاية. وعلى الصعيد العملي، ينبغي أن يضطلعوا بدور قيادي في صياغة السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بتوزيع الموارد وتخصيصها.

٦. **إعادة تأطير الاقتصاد بوصفه اقتصادًا قائمًا على الرعاية** تعني تحقيق تقدم ملموس وهاهدف فيما يتعلق بجميع «الـ5R» الأخرى، بما من شأنه تحسين أنظمتنا الحالية بشكل كبير، وبالتالي تحسين الظروف المادية لكل من مقدمي/ات الرعاية ومتلقيها. ومع ذلك، لا يمكن ببساطة إدماج الرعاية في نموذج اقتصادي قائم على النمو اللامحدود، والاستخراج، وتحقيق الأرباح. ويستلزم هذا التحول في المنظور أيضًا التصدي للأزمات المتداخلة، بما في ذلك من خلال إلغاء الديون واعتماد نظم ضريبية تصاعدية، باعتبارهما عنصرين أساسيين لضمان تسخير أقصى الموارد المتاحة لإعمال حقوق الإنسان، وتوفير الرعاية من خلال الخدمات العامة، وتعزيز العمل المناخي والتمويل المناخي المرعيين للتحوّل الجندري. ويتمثل الهدف النهائي في معالجة الأسباب الجذرية للظلم عبر إحداث تحولات هيكلية تُمكن من بناء اقتصادات متجددة تتمحور حول رعاية الإنسان والكوكب.

بكلمات ماي يونافنتورا، من حركة شعوب آسيا للديون والتنمية (APMDD): «إنّ عمل بناء مجتمع قائم حقًا على الرعاية يشبه أيضًا تحويل المجتمع، أي تغيير النظام». إنه أسلوبٌ مختلف في الوجود والتفكير والشعور. فإعادة تأطير الاقتصاد تعني التضامن، والترابط المتبادل، والعمل الجماعي، والموارد المشتركة، بدلًا من المصلحة الذاتية، والفردانية، والمنافسة، والخصخصة. إنها رؤية تركز على التحول الجندري، لا مجرد الإصلاح، وتشكل تحديًا لبُنى القوة التي تُبقي الوضع القائم راسخًا إلى هذا الحد. ولذلك، يفهم الأعضاء أن عمل إعادة تأطير الاقتصاد بوصفه اقتصادًا قائمًا على الرعاية هو عملٌ سياسيٌّ بالأساس.

من الواضح أن هناك تداخلًا كبيرًا بين «الـ6R»، ولا ينبغي فهم المخطط الذي تقدّمه بوصفه مسارًا إلزاميًا أو خطيًا ينتقل من R إلى أخرى. ففي الواقع العملي، يطوّر الأعضاء استراتيجياتٍ مصمّمة خصيصًا لسياقاتهم المختلفة — بما يشمل تجليات محددة للتحديات البنوية والفرص السياسية — تعالج أبعادًا متعددة من الرعاية ومجموعة من «الـR»، وغالبًا ما يتم ذلك بشكلٍ متوازٍ. فعلى سبيل المثال، يعمل بعض الأعضاء على تعزيز مكوّنات مختلفة من «الـ5R» الأولى من خلال أطر تنظيمية ومعارية قوية يمكن استخدامها للضغط على الدول والجهات الفاعلة الأخرى من أجل تبني سياساتٍ شاملة للرعاية وبُنى تحتية داعمة، إضافةً إلى تمويل تقدمي ومستدام. وفي المقابل، يقوم أعضاء آخرون ببناء اقتصادات تضامنية غير رسمية توجد إلى حدٍّ كبير «خارج» النظام القائم.

تُحيي الأقسام التالية «الميثاق الاجتماعي للرعاية» من خلال التعمّق في أمثلة ملموسة لكيفية عمل الأعضاء ومجتمعاتهم، عبر حركات وأقاليم متنوعة، على تعزيز فهم ومقارباتٍ متعددة للرعاية، بما يزرع بدائل تحويلية. وقد وُجدت بعض هذه الممارسات منذ زمن طويل — مثل تلك الموجودة داخل المجتمعات الأصلية — بينما نشأت أخرى استجابةً للضرورة في سياقات الأزمات. ومن خلال إبراز هذه التجارب، وربطها، وخلق مساحات للتعلّم المتبادل بينها، بما في ذلك عبر [«البحث النسوي التشاركي في العمل» \(FPAR\)](#) للشبكة حول الاقتصادات المتمحورة حول الرعاية، يتم تعميق التضامن، وتوضيح نقاط الالتقاء كجماعة، وتعزيز المطالب المشتركة نحو تخيل ورعاية اقتصاداتٍ تجديدية تتمحور حول رعاية الناس والكوكب. والهدف ليس الوصول إلى تعريف وحيد أو عالمي لكيفية تطبيق إطار «الـ6R» أو لما يشكّل «اقتصاداتٍ تجديدية متمحورة حول الرعاية». بل إن ما يتبلور هو نسيجٌ غني لما تعنيه الرعاية، وكيف يمكن أن تبدو وتُعايش العوالم المتمحورة حولها، والمسارات المتعددة والمتوازية والمتقاطعة للوصول إليها.

الرعاية كحق اجتماعي

باعتبارها حقًا اجتماعيًا، تُعدّ الرعاية عنصرًا أساسيًا لتحقيق مستوى معيشي كافٍ، كما يكفله لجميع الأشخاص المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي مترابطة بشكل وثيق مع باقي الحقوق والالتزامات الواردة في هذا العهد. وكما تؤكد **كلاريبيد بالاثيوس**، رئيسة اتحاد العاملات الأفروكولومبيات في الخدمة المنزلية: «من دون رعاية، لا وجود للعدالة الاجتماعية؛ ومن دون عدالة اجتماعية، لا وجود لحقوق الإنسان. لذلك يجب على الدول أن تتبنّى أجندة الرعاية بوصفها حقًا، وأن تعترف بها كركيزة أساسية للعدالة الاجتماعية والمساواة الجندرية، متجاوزة النظرة التاريخية التي وضعت هذه المسؤولية شبه حصراً على النساء»⁴.

يُعدّ قراراً قانونيً مفصليً في تعزيز الاعتراف بالرعاية كحق اجتماعي، يتمثل في الرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (**الرأي الاستشاري 31/25**). ويتوافق مع **مداخلة مشتركة** لأكثر من عشرة أعضاء من مناطق مختلفة، اعترفت المحكمة بالحق في الرعاية كحق إنساني مستقل، خاصة بالحق في الحصول على رعاية جيدة وكافية وملائمة، والحق في تقديم الرعاية في ظروف كريمة سواء كانت مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة، وكذلك الحق في ممارسة الرعاية الذاتية لضمان الرفاه.

يستكشف الأعضاء استراتيجيات مبتكرة للاستفادة من هذا القرار، بما في ذلك من خلال حملات المناصرة التي تنطلق من الواقع المعيش للعاملات والعاملين في قطاع الرعاية. وتُعدّ عقود الخبرة الطويلة والقيادة الراسخة لنقابات عاملات المنازل⁵، وكذلك للمنظمات النسوية، عنصرًا حاسمًا في هذا المجال. وتُظهر عمليات التنظيم لديهم كيف أن عمل الرعاية يُبقي الاقتصادات بأكملها قائمة، في حين يبقى العاملات والعاملون — ومعظمهم من النساء المُعَصَّرات والمهمَّشات اقتصاديًا — مستبعدين من الحقوق والحماية، مما يبرز الإلحاح في الدفع نحو الاعتراف بالرعاية كحق من حقوق الإنسان.

كما عبّرت **فالتينا كونتريراس** من المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: «في مواجهة تدابير التقشف المتزايدة التي تعتمد عليها العديد من البلدان، يُعدّ الاعتراف بالحق الإنساني في الرعاية وما يرتبط به من التزامات بتعميق الاستثمارات مسارًا مهمًا لتعزيز عملنا في المناصرة». وفي هذا السياق، أصبحت المساحات الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (ECLAC) — من خلال مبادراتها لبناء «مجتمعات الرعاية» — منصات ذات أهمية، حيث يعمل العديد من الأعضاء على الدفع بالمطالب وتعزيز جهود المناصرة. وكنيجة لهذا العمل المناصرتي، يقدّم **«التزام تلاتيلو لكو»**، الذي اعتمد في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (أغسطس 2025)، خارطة طريق سياساتية نحو مجتمع قائم على الرعاية.

الرعاية كتعويض عن الديون والظلم المناخي

إنّ إعادة تأطير الاقتصاد بهدف بلورة اقتصاداتٍ تجديدية تتمحور حول الرعاية تتطلب منا مواجهة الأزمة المتعددة الأبعاد المتمثلة في ترابط الديون والرعاية والمناخ. ففقدان الخسائر والأضرار ليس مسألة مستقبلية بعيدة، بل هو واقع قائم بالفعل في ظل الأزمة المناخية الحالية، التي ستستمر في زيادة أعباء الرعاية غير المتكافئة الواقعة على النساء بتنوعاتهن المختلفة. وحتى عندما تتوفر الإرادة السياسية لمعالجة العجز في البنية التحتية للرعاية أو تقديم حلول مناخية يقودها الناس، فإن الدول المثقلة بالديون غير الشرعية وغير المستدامة تُخضع لشروط وسياسات تقشفية تُقوّض الإنفاق العام، وتنتزع حقوق العمل وحماية العمال، وتفرض ضرائب رجعية، وتُفاقم خصخصة الخدمات والسلع الأساسية. ومع خفض الإنفاق على الخدمات العامة والرعاية، وفي ظل ارتفاع أسعار الاحتياجات الأساسية الأخرى، يُجبر الكثيرون — وخاصة النساء — على تحمّل ديون شخصية غير مستدامة لضمان رفاه أسرهن. وهكذا تتحول أزمات الديون السيادية إلى أزمات ديون فردية. إنه عالمٌ مقلوب.

⁴ الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "محكمة البلدان الأمر بكية تعترف بالرعاية حقاً من حقوق الإنسان: انتصار للحركات النسوية والحقوقية"، 26 أغسطس/آب 2025. راجعوا مقابلة الشبكة مع كلاريبيد بالاثيوس، «نُحَرِّك العالم: عاملات المنازل، ومناهضة العنصرية، والقوة الجماعية في كولومبيا»

⁵ ويشمل ذلك أعضاء مثل الاتحاد الوطني لموظفي المنازل (NUDE) في ترينيداد وتوباغو، والنقابة الوطنية للعاملات والعاملين في المنازل (SINACTRAHO) في المكسيك، واتحاد العاملات المنزليات الأفروكولومبيات (UTRASD) في كولومبيا.

«يجب أن يتوقف هذا الرهن للمستقبل، وينبغي له أن يتوقف. جزء من ذلك يتمثل فعلياً في مقاومة سياسات التقشف المالي التي يفرضها صندوق النقد الدولي، لأن هذه السياسات تُقوّض الحقوق الأساسية الضرورية لبناء اقتصادات ومجتمعات قائمة على الرعاية.» ماي بوناڤتورا، حركة شعوب آسيا للديون والتنمية (APMDD)

في المقابل، يتخيل الأعضاء ويبنون مستقبلات ممكنة تنطلق من فهم مفاده أن الاستثمار في قطاعات الرعاية هو في الوقت نفسه استثمار في قطاعات منخفضة الكربون. وعليه، تُعدّ الرعاية ركيزة أساسية في التحولات العادلة والمنصفة بعيداً عن اقتصاد قائم على الوقود الأحفوري. كما تقدّم حوكمة الشعوب الأصلية البيئية، والتي تقودها النساء غالباً، نموذجاً بالغة الأهمية للعمل المناخي. ويمكن للتعويضات التي تعكس المسؤولية الاستعمارية التاريخية، والموجهة مباشرة إلى المجتمعات في خطوط المواجهة الأمامية، أن تسهم في جبر الأضرار وتشكل دعماً أساسياً للحلول التي يقودها الناس. وتُعدّ تمويلات المناخ القائمة على المنح والمراعية للتحول الجندي عنصراً حاسماً في كسر الدوائر المفرغة من الديون التي تضر بشكل غير متناسب بالنساء والأشخاص المتعرضين/ات للتمييز الجندي.

في تنزانيا، تبرز ماريما ماتي من منظمة «العمل النسائي نحو التنمية الاقتصادية» (WATED)، وهي شريك في مشروع البحث النسوي التشاركي التابع للشبكة، كيف أن ارتفاع الديون الخارجية، وتقلص الموارد العامة، وتفاقم آثار تغير المناخ مثل الجفاف وتدهور التربة وندرة المياه والفيضانات المدمرة، كلها عوامل تعمّق أعباء الرعاية في المجتمعات الأكثر هشاشة أمام المناخ. وتحمل النساء والفتيات مسؤولية مزدوجة تتمثل في إعالة الأسر وحماية النظم البيئية. ويشكل عملهن في الرعاية — سواء كان مدفوع الأجر أو غير مدفوع — بما في ذلك الزراعة المستدامة، وجمع المياه وحمايتها، وحفظ البذور، واعتماد مصادر الطاقة المتجددة، الأساس لبقاء المجتمعات، رغم أنه يظل غير مرئي إلى حد كبير في النظم الاقتصادية السائدة. وتُظهر المبادرات التي تقودها النساء، مثل إعادة التشجير والتسميد العضوي، وإنتاج وقود نظيف ومستدام للطهي، والتعاونيات لتعبئة الموارد، والرعاية الجماعية للأطفال، كيف أن ممارسات وأنظمة الرعاية المجتمعية تبني بالفعل صموداً مناخياً يمكن أن يشكل نموذجاً لعمل مناخي أوسع نطاقاً، متجذر في المعرفة بين الأجيال والمعرفة الأصلية. ويؤكد ذلك أن ملكية النساء للأرض، وحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والسيادة على أراضيها، يُعدّان أساسيين لتحقيق العدالة المناخية. كما أن هذه المبادرات تشكل أساساً لتمويل مناخي مُحَوَّل جندياً، وللتعويضات، وفي نهاية المطاف لاقتصادات تجديدية تُقدّم قيمة الحياة على سداد الديون. وبكلمات ماريما من منظمة العمل النسائي نحو التنمية الاقتصادية: «إذا كانت الديون هي ما يستنزف مستقبلاً، فإن الرعاية هي الطريقة لاستعادته».

في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، يعمل أحد شركائنا⁶ في مشروع البحث النسوي التشاركي على تنظيم جهود حول العمل الزراعي للنساء بوصفه رعاية، مُبرِّزاً دوره المركزي في الصمود الاقتصادي والمناخي. وتسهم النساء الريفيات في الحفاظ على النظم البيئية وسبل العيش، وفي تعزيز الاستدامة البيئية، إلا أنهن ما زلن يواجهن عوائق في التنظيم، والحماية الاجتماعية، والاعتراف القانوني. ويُعدّ تعزيز قدرة النساء على تأسيس النقابات والتعاونيات أمراً أساسياً لضمان حقوقهن، وتوسيع مشاركتهن في صنع القرار، وتمكينهن من تحقيق سيادتهن الغذائية عبر الملكية الجماعية لوسائل الحياة الأساسية، مثل البذور، والمواشي، والأرض.

الرعاية بوصفها احتضاناً وشفاءً لجسد-إقليم (الجسد-الأرض)

تروي جوانا توليدو من مجلس نساء إكس نيبيل في غواتيمالا كيف تفهم نساء الشعوب الأصلية في مجتمعها الرعاية وتعيشنها كفعلٍ روحي وسياسي وجماعي، يدمج بين رعاية الجسد وشفائه ورعاية الأرض باعتبارهما إقليمين غير منفصلين. فالرعاية متجذرة في التبادل والتكافل — بين الناس وبين العالم الطبيعي — بما يحافظ على الإنسان والمكان معاً. وفي إطار الرؤية الكونية المايانية، كل شيء وكل إنسان مترابط: الأسلاف، والحيوانات، والأرواح، والنباتات، والغابات. فصحة الجسد تعتمد على صحة التربة والمياه والمجتمع... أي على رعاية الحياة بكل أشكالها في حالة من التوازن. وأي انقطاع في هذا التوازن في أي مكان يؤدي إلى انهياره. ويُعدّ الحفاظ على الذاكرة والمعرفة المتوارثة أمراً أساسياً. ومع ذلك، فإن الماضي والحاضر يشهدان على عنف الاستعمار، والنزاعات المسلحة، والاستخراجية. ويعبر دانييل سانتي من شعب سراياكو في الإكوادور عن الواقع

⁶ تم حجب الاسم لأسباب أمنية.

نفسه؛ إذ إن الدول والشركات — بما في ذلك شركات التعدين والأخشاب — لا تفهم هذه الدورة من التوازن والحياة والرعاية. ويفتقر هذا المنطق إلى فهمٍ روحي لما يعنيه أن تكون إنساناً، إذ يقوم وعيه على التمييز والإبادة.

إنّ الاستغلال والأضرار التي تمسّ أجساد النساء بتتبعاتهنّ المختلفة بشكل غير متناسب تشترك في الجذور البنيوية نفسها مع تلك التي ترتكبها الشركات عبر الوطنية ضدّ «الأم الأرض» — أي الأبوية، والرأسمالية، والعنصرية بوصفها أنظمة مترابطة من القمع ونزع الملكية. وفي كثير من الأحيان، تكون هذه الروابط أكثر مباشرة؛ إذ إن الجهات الفاعلة التابعة لشركات التعدين أو المتواطئة معها، على سبيل المثال، هي التي تهدّد المدافعات عن حقوق الإنسان والبيئة وتعتدي عليهن أو تقتلن. وفي هذا السياق، تُعدّ الرعاية ممارساتٍ ومساحاتٍ للشفاء من تداعيات هذا العنف — عبر الاعتراف بالإصابات الجسدية والنفسية عبر الزمن، وتعزيز الروابط بين الناس وبين الأرض.

تمثّل هذه أيضاً مسار شريكة مشروع البحث النسوي التشاركي، **جمعية نساء بورغيرا رد وازا (النهر)** في بابوا غينيا الجديدة، وهي منظمة قاعدية تقودها النساء وتدعم المجتمعات الأصلية المتضررة من عقود من الانتهاكات البيئية وحقوق الإنسان الناتجة عن منجم ذهب بورغيرا. وقد طوّرت النساء ومجتمعاتهن ممارساتٍ جماعية للرعاية من أجل الصمود والشفاء من هذه الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي. ويُعدّ وضع قصصهن عن الضرر إلى جانب حلولهن في المركز أمراً أساسياً لتعزيز أشكالٍ من الجبر والعدالة التصالحية المتجذّرة ثقافياً، والقائمة على الشفاء، والمصالحة الروحية مع الأرض، واستعادة الانسجام الاجتماعي، بما يمكن أن يُسهم في صياغة أطر قانونية عادلة. وكما تعبّر جوانا من مجلس النساء: إن الشفاء هو شكلٌ من أشكال النضال يحمل إمكانية التحرر... «يتحوّل الألم إلى قربانٍ للآخرين، وتصبح الأغنية دليلاً... لأنك عندما تُشفى، أشفى أنا أيضاً، وعندما أشفى أنا، تُشفى أنت أيضاً».

الرعاية كفعلٍ للمقاومة والصمود

«هنا، تكون الرعاية أقرب إلى البقاء وإلى شكلٍ من أشكال التحدي والمقاومة. فكل فعلٍ من أفعال الرعاية — إطعام أسرة، مساعدة جار، إبقاء الأطفال في مسار التعلم — هو طريقة للقول: نحن ما زلنا هنا، ما زلنا مترابطين، ولن يتم محونا.» أسيل الترك، مركز بيسان للبحوث والتطوير، فلسطين

تصف أسيل كيف تُشكّل الرعاية شكلاً من أشكال المقاومة والصمود في سياق النضال الفلسطيني من أجل التحرر وتقرير المصير. وتواجه مجتمعاتٌ في مختلف أنحاء العالم أشكالاً متعددة من العنف والظلم، من العدوان التتبعي إلى الإبادة الجماعية، في ظل استمرار حالة من التخلي المنظم كواقع دائم. وليس رغم هذا العنف، بل بسببه تحديداً، تتخرط النساء في عمليات تنظيم ذاتي داخل شبكات تضامن، ومجموعات دعم متبادل، وتعاونيات، ومجموعات حماية مجتمعية، ونقاط رعاية صحية، وغيرها من التجمّعات التي تضمن الحد الأدنى من الاحتياجات والحقوق. وتنشأ هذه البدائل التي تتمحور حول الرعاية بدافع الضرورة، وغالباً كردّ فعل على الأزمات، حيث تسدّ الفجوات وتُبقي الحياة مستمرة عندما تفشل الأنظمة الرسمية. وهكذا، لا تُعدّ المقاومة غايةً نهائية، بل جسراً نحو تحوّل جذري.

على سبيل المثال، وفي مواجهة العدوان الشديد الذي تمارسه جهات حكومية وشركاتية ضد شعب الغاريفونا الأفرو-أصلي، تقدّم منظمة **«الأخوة السوداء في هندوراس» (OFRANEH)**، وهي حركة اجتماعية، نماذج متقدمة في مجال الأمن/السيادة الغذائية من خلال مبادرات تقودها النساء تشمل مطابخ مجتمعية وشبكات رعاية، وصيانة جماعية للزراعة المعيشية، واستعادة الأراضي. وفي مواجهة الآثار الكارثية لجائحة كوفيد-19، قامت **حركة ساكني الأحياء الفقيرة** في جنوب أفريقيا — وهي حركة تضم أكثر من 180,000 من سكان المستوطنات العشوائية — بتعزيز شبكة تضامن غذائي في ظل تفاقم الجوع وارتفاع معدلات البطالة بشكل قياسي، وذلك بالتوازي مع مواجهة تصاعد القمع. وفي الأرجنتين، لم يقتصر صعود اليمين المتطرف على إيقاف التقدّم المحقق في أجندة الرعاية فحسب، بل أدى أيضاً إلى التراجع عن مكاسب ناضلت من أجلها حركات اجتماعية لسنوات. فقد ألغت حكومة ميلي وزاراتٍ أساسية معنية بالمرأة والنوع الاجتماعي والتنوع، وكذلك بالبيئة، ووصفت «إصلاحاتها الاقتصادية» بأنها «خطة منشار» قائمة على التقشف من خلال خفض حاد في الإنفاق العام وإلغاء الدعم الأساسي. وفي هذا السياق من الهشاشة، يعمل الشريكان في مشروع البحث النسوي التشاركي — **نقابة عمال الجلود في جمهورية الأرجنتين (SOCRA)**، وهي عضو نقابي في الشبكة، وتعاونية العاملات «دليا بارودي» — على الدفع نحو الاعتراف بعمل الرعاية المجتمعي بوصفه عملاً. وبشكلٍ محدد، يسلطان الضوء على كيفية تحوّل النساء وأعضاء مجتمع الميم (LGBTIQ+) في

التعاونية إلى شبكة رعاية مجتمعية، تقدم خدمات رعاية الأطفال وكبار السن من خلال «نقاط عمل ميدانية مجتمعية». وتدعم هذه الجهود الدعوة إلى أطر قانونية تضمن شروط عمل لائقة، بما في ذلك الاعتراف بمهام الرعاية المجتمعية وإضفاء الطابع الرسمي عليها باعتبارها عملاً أساسياً للرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

بالعودة إلى فلسطين، يسلط عمل مركز بيسان للبحوث والتنمية الضوء على كيفية تعاظم النساء مع الرعاية والبقاء الاقتصادي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث تُشكل الحياة أنظمة سيطرة تجعل من كل مجتمع جيباً معزولاً اجتماعياً وجغرافياً في آن واحد. فالحواجز العسكرية تعيق الحركة، وخيارات رعاية الأطفال نادرة، وأنظمة الحماية الاجتماعية شبه معدومة. وفي هذا السياق، تعبئ النساء اقتصادات غير رسمية قائمة على التضامن في مجال الرعاية، من خلال تجميع وتقاسم الموارد (مثل السمد، والبذور، والغذاء، ومساحات المطبخ للطهي)، ورعاية الأطفال وكبار السن، وبيع منتجات بعضهن البعض في الأسواق. ومع تدمير مخيمات اللاجئين، فقد الأطفال إمكانية الوصول إلى المدارس، مما دفع مجموعة من النساء النازحات إلى تحويل مراكز الإيواء إلى مدارس ودور حضانة. وفي ظل الهدم والتفتت، يصبح ضمان حقوق الأطفال وتعليمهم فعلاً سياسياً بامتياز، فيما يساهم تعليم الأجيال الأصغر عن قراهم وتراثهم وتقاليدهم في إبقاء الثقافة والذاكرة حيّة. كما أنشأت مجموعة أخرى من الأمهات صناديق حسيّة لتبادلها واستخدامها عندما كان أطفالهن المصابون بالتوحد يعانون من تراجع في حالتهم نتيجة فقدانهم الوصول إلى البرامج المدرسية ومراكز الجمعيات الخيرية. وتجتمع النساء لتبادل الأفكار، والعمل معاً، وتقديم الدعم العاطفي والمالي، في مقاومة للعزلة ومحو احتياجات أطفالهن. وتعدّ هذه مقارباتٍ للرعاية متجذّرة في الصمود، والتعاون، والمساءلة المتبادلة، والثقة. وبالنسبة لمركز بيسان، فإن الهدف من إبراز هذه المبادرات هو التأثير على السياسات من أجل تحسين الحماية الاجتماعية، وإتاحة الوصول إلى الأسواق، وتعزيز الدعم المؤسسي للمبادرات الاقتصادية غير الرسمية التي تقودها النساء، وجعل القيمة الكامنة في أعمال الرعاية اليومية التي تُبقي الحياة مستمرة مرئية ومُستثمرة. وإن تحقيق هذه التحسينات في السياق الحالي سيكون تحولاً جذرياً، يمهد لخطواتٍ أوسع نحو اقتصاداتٍ تجديدية تتمحور حول الرعاية في فلسطين.

خيّط مشترك يتبلور

عبر هذه الأراضي والنضالات المتداخلة، يتبلور خيوط مشترك: الرعاية ليست مجرد إضافة هامشية إلى اقتصاد قائم على الربح، ولا هي فضيلة خاصة محصورة داخل الأسر، بل هي قوة جماعية وسياسية تُبقي الحياة ممكنة في ظلّ الإهمال، والاستخراج، والعنف البنيوي. فمن النساء الريفيات اللواتي يزرعن محاصيل مقاومة للجفاف في تنزانيا، إلى المدافعات من نساء الشعوب الأصلية اللواتي يشفين الجسد-الإقليم في غواتيمالا وبابوا غينيا الجديدة، إلى الأمهات الفلسطينيات اللواتي يحولن مراكز الإيواء إلى مدارس، لا تقتصر هذه الممارسات على سدّ الفجوات التي تتركها الدولة، بل إنها تستبقي أفقاً مختلفاً. إنها تُظهر أن الاقتصادات يمكن تنظيمها على أساس التبادلية بدلاً من الاستغلال، وعلى أساس الذاكرة بدلاً من المحو، وعلى أساس التضامن بدلاً من الربح. وبهذا المعنى، لا يقتصر «الميثاق الاجتماعي للرعاية» على إصلاح السياسات فحسب، بل هو التزام جماعي بإعادة تنظيم مجتمعاتنا حول كرامة الحياة.

إن نسجَ بيئاتٍ من الرعاية يعني، إذاً، بناءً قوةٍ من خلال ربط النضالات عبر العالم — من أجل العدالة في الديون، والعدالة المناخية، والعدالة الجنسانية، وحقوق العمل، وحقوق الأرض وتقرير المصير، والتحرر. وهو تأكيدٌ عمليٌّ على أن نظاماً آخر ليس ضرورياً فحسب، بل إنه يُزرع بالفعل في الممارسات اليومية التي تحافظ من خلالها المجتمعات على بعضها البعض — وعلى الكوكب — حياً. إنّ هذا النسيج سيظل عملاً قيد التشكل، ينمو ويتحول مع استمرار الأعضاء ومجتمعاتهم في رسم مساراتٍ متعددة ومتوازية ومتقاطعة نحو اقتصاداتٍ تجديدية تتمحور حول الرعاية للناس والكوكب.

اختتمت روزا من شبكة ريد تشيمبو في بوليفيا ندوة «[نسج إيكولوجيات الرعاية](#)» (أكتوبر 2025) بدعوةٍ إلى كلمات تضامن مع فلسطين، بينما كانت تشارك شاشتها لتُظهر لنا مشهداً أرضها — الرياح تتحرك بين الأعشاب والأشجار في إقليمها، الذي ترعاه ويهتم بها في المقابل.

